

«صراع الشعبويات» في تونس يُنذر بتفكك الدولة

الباحث التونسي نادر الحمامي لـ«العرب»: لا توجد لدينا استراتيجية لمكافحة الإرهاب



يعيش المشهد السياسي التونسي على وقع تناقضات متصاعدة، ونظرا للصراعات الاجتماعية والسياسية وأشكالها المختلفة تتعدد القراءات والسيناريوهات التي تنذر باتجاه البلاد نحو مأزق سياسي جديد قد يُزعزع أركان الدولة. ودفع هذا الأمر الأكاديمي التونسي نادر الحمامي إلى التحذير من مخاطر الصراع الشعبي في البلاد ومآلات السياسات الراهنة.

صغير الحيدري
صحافي تونسي

تونس - تعيش تونس على وقع نقاش يتصاعد يوميا بشأن مشروعية الحركات الاحتجاجية ومخاطر هذه الحركات على تماسك الدولة، خاصة عندما يتعلق الأمر بخلق مواقع الإنتاج كشكل من أشكال ابتزاز السلطات والضغط عليها.

وتباينت الآراء على الساحة السياسية والاجتماعية حول هذه الحركات الاحتجاجية التي بدت وكأنها تستعد للتنظيم في إطار تنسيقيات جهوية ولجان شعبية، ما أثار مخاوف من تفكك الدولة في سياق مطالبة كل جهة بفرزها وحققها في التنمية. وفي هذا الحوار يشرح الأكاديمي التونسي نادر الحمامي رئيس جمعية الدراسات الفكرية والاجتماعية «فواصل» وجهة نظره، معتبرا أن البلاد تعيش صراعا شعبويا خطيرا ويجب الحذر من مآلاته السياسية الراهنة.

وصدرت لنادر الحمامي العديد من المؤلفات التي تطرقت إلى التاريخ الإسلامي وغيره، منها كتاب «صورة الصحابي في كتب الحديث» وكتاب «إسلام الفقهاء» وكتاب «في المتخيل التاريخي الإسلامي: نحو الخروج من مآزق التنازل».

نادر الحمامي

- باحث تونسي يحمل شهادة الدكتوراه
- أستاذ الحضارة العربية والإسلامية

صدر له:

- في المتخيل التاريخي الإسلامي
- إسلام الفقهاء
- صورة الصحابي في كتب الحديث



● في البداية، كيف تقيمون إقبال التونسيين، ولأسيما فئات الشباب، على حلقات النقاش التي تقيمها جمعيتكم مع مفكرين ومثقفين تونسيين؟

■ جمعية الدراسات الفكرية والاجتماعية «فواصل» هي جمعية فنية مقارنة بالمشهد الجمعياتي في تونس الذي كسب زخما بعد ثورة 14 يناير حيث انطلقت فعليا في العمل في أبريل 2016، وهي تستند إلى خط تحريري قوامه الحد المعرفي الأدنى واحترام حقوق الإنسان وقيم المواطنة الحقيقية والإيمان بضرورة الدور الثقافي.

لا يمكن أن نقبل بانشطة تقبل الاتهام على حقوق الإنسان، وبقية الإراء تدخل في باب الحرية. علاوة على ذلك فإن جمعية «فواصل» قامت بعدد كبير من الأنشطة الفكرية والندوات وغيرها من خلال تعاون جامعيين تونسيين وكذلك قيامنا بشركات مع جامعات ومؤسّسات مهمة سواء في تونس أو خارجها. أما الإهتمام بأنشطة الجمعية فهو موجود خاصة في التفاعل عبر النشر الإلكتروني لأننا نعتمد على نشر المنشورات عبر مواقع التواصل الاجتماعي (يوتيوب، فيسبوك...)، ونتوجه للشباب سواء الجامعي أو

المهتمون منهم، ونحننا بالفعل في استقبال شباب لحضور حلقات نقاش مع أساتذة ومحاورتهم والاستفادة منهم.

● في علاقة بالمشهد العام في تونس، هناك حركات متوازنة على الصعيدين المجتمعي أو السياسي: هناك دعوات للحوار الوطني وأيضا احتجاجات متصاعدة، كيف تقرأ التطورات اليوم على الساحة التونسية؟

■ في الحقيقة، من السذاجة اعتبار التحركات الاجتماعية مثلا التي تابعناها مؤخرا في تونس من باب المفاجأة أو اللامتوقع لأن أسبابها موجودة منذ عقود لكنها تطورت وتسارعت في العشرية الأخيرة لذلك اعتقد أن أصحاب القرار هم من غفلوا عن هذه الأسباب التي ستولد انفجارات اجتماعية وهي طبيعية في ظل عدم فهم المطالب الاجتماعية التي أدت إلى أحداث 2011 وعدم السير برؤية واضحة نحو حل تلك المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي دفعت التونسيين إلى الخروج في ذلك الوقت، طبعاً إلى جانب المطالبة بالحرية والديمقراطية الحقيقية.

إضافة إلى ذلك، تفاقم مؤخرا (عشرية ما بعد الثورة) الجري وراء الزعاماتية والشعبويات، وأحيانا تبرز أطراف تبدو وكأنها متصارعة لكنها تشترك في غياب الرؤية والوضوح والبرامج الحقيقية.

الإيمان بالديمقراطية معضلة حقيقية لدى العديد من الأحزاب، لأن فكرة الديمقراطية في تونس تقتصر على الانتخابات ومراقبتها

● هل يمكن القول إن الشعبية اجتاحت تونس اليوم ومؤسساتها الرسمية؟

■ في تونس هناك شعبيويات، تقريبا كل أصحاب القرار يسرون نحو شعبيويات، وهي ليست خاصة بتونس لأن الشعبية غزت العالم منذ سنوات، حتى البلدان التي تعد معالقات اليسار مثل البرازيل أو غيرها مالت نحو الشعبية، فتونس ليست بمعزل عن هذا التيار. لكن من الضروري الانتخاب إلى أسباب هذه الشعبية وهي تكشف عن أزمة الديمقراطية التمثيلية التي في ظل تسارع الانفجار الرقمي وعدم نيات المعلومة وعدم تركيز رؤية واضحة للشباب وتخلي الدول عن مسؤولياتها

المجتمعية قد أدت إلى تنامي الشعبويات التي تعددت أشكالها والتي قد تؤدي إلى صراع في ما بينها، خاصة في تونس في ظل «تبلبل» الأيديولوجيات التي انخرطت في الشعبوية.

● فمن الضروري أن تراجع النخب نفسها ولا تنجّل من أن مسارنا من 2011 كان خاطئا وأن تصحح أمرها وإلا وصلت إلى فشل ذريع.

● دائما في الشأن الداخلي التونسي، كيف تقرأ التطورات داخل حركة النهضة الإسلامية التي قال رئيسها راشد الغنوشي مؤخرا إنه لن يترشح لرئاستها مجددا وسط تجاذباتها الداخلية؟

■ في البداية لا اعتقد أن صراع النهضة الداخلي مستجد، فمنذ مدة أطول مما نتوقع كانت هناك تجاذبات داخلية، وهو صراع متوقع لأن حركة النهضة من بين الحركات التي تقوم بالانضباط، لكن هذا الانضباط غير مطلق لأنه عندما تدخل هذه الحركات اللعبة السياسية تتخبط في منظومة الحكم من وضعية المعارضة أو من وضعية التشكل حول مقولات من قبيل الاضطهاد والضحية، وهذا هو جوهر خطاب حركة النهضة الذي مكناها من الحكم منذ 2011، بالإضافة إلى الدعم الخارجي الإعلامي وغيره.

الرصيد الذي بنت عليه النهضة شعبيتها أيضا حين يصطدم برهانات الحكم يضعف، وهذا الزعيم وهو زعيم تاريخي سيفقد البعض من مكانته، وستشهد الحركة تحولات داخلية ربما تفرز خروج تفرعات عن الحزب، وهذه التفرعات هي التي نشاهدنا والتي تجلّت بوضوح في ما سمي بـ«مجموعة المئة». باختصار شديد هناك صراع أجيال ومواقع داخل النهضة؛ مثلا ليس تكوين راشد الغنوشي هو نفسه تكوين «مجموعة المئة»، فهو من جيل الستينات وهم من جيل جديد. حركة النهضة بدأت بالتفكك منذ مؤتمرها العاشر وتحديدا حول نقطة الفصل بين الدعوي والسياسي، لم يكن مجرد تكتيك بل كان ذلك بداية تفكك الحركة. الآن يمكن القول إن تكتيكات النهضة التي مارسها طيلة سنوات ستصل إلى حدها عاجلا أم أجلا لتبقى أمام خيارين؛ إما الانخراط في مسار التاريخ والاتجاه نحو السياسي وترك هذا الدعوي وليس مجرد فصله وترك أديباتها التي تأسست من خلالها لأنها لم تقم بمراجعة إلى حد الآن

وإلا فإنها ستتفكك كما بقية الأحزاب. أما تصريح الغنوشي فيمثل تراجعاً آخر وليس مراجعة، هو تراجع تحت الإكراه وهو تراجع يذكرنا بما حدث في 2013 عند مناقشة الدستور حيث قامت النهضة بتراجعات تحت إكراهات داخلية في علاقة بضغوط المجتمع المدني وغيره وخارجية أيضا.

● في وقت سابق قلتم إن النهضة لا تؤمن بالديمقراطية، هل ترى أن هذه التجاذبات والانقسامات التي تشهدها الحركة ستكون لها تداعيات على التونسيين؟

■ الإيمان بالديمقراطية هو معضلة حقيقية لدى العديد من الأحزاب لأن في تونس الديمقراطية فكرة تقتصر على الانتخابات ومراقبتها، لكن

من يقولون إنهم ضد النهضة ليست لديهم بعد ثقافة ديمقراطية، وهذا ما نتبينه من خلال مواقفهم من المساواة في الميراث

الثورة ليست هتافا يجرح الحناجر

● اهتمتم كثيرا بالإسلام من خلال العديد من المؤلفات على غرار مؤلفكم «إسلام الفقهاء»، واليوم تونس تعترض تركيز مركز تدريب للأئمة بتوليم كويتي ودعم كويتي، وهو أمر أثار مخاوف من تسلسل الفكر المتطرف مجددا، كيف تقرأون هذه الخطوة خاصة أنها تتزامن مع عودة الاستقطاب؟

من السذاجة اعتبار التحركات الاجتماعية التي تابعناها مؤخرا في تونس من باب المفاجأة أو اللامتوقع لأن أسبابها موجودة منذ عقود

■ هذه المراكز المنتشرة هنا وهناك تثير الريبة، ماذا ستعلم هذه المراكز الشباب؟ هل ستعلمهم روافد الديمقراطية وحقوق الإنسان؟ ينبغي أن يكون الدين متسجما مع الديمقراطية وليس العكس. مراكز التكوين حتى في الغرب لم تمنع من تكوين أئمة أو دعاة يعادون القيم الديمقراطية والعلمانية. أما بخصوص هذا المركز فهو يأتي من مرجعيات لا تؤمن بما نطمح إليه في تونس من قيم حقوقية وديمقراطية، وعلى أصحاب القرار تدارك هذا الأمر.

● ماذا عن عودة الاستقطاب في تونس؟ هناك حديث عن استقطاب عناصر من الأمن والجيش، رأينا أيضا تورط تونسيين في عمليات إرهابية، هل هناك حسب رأيكم حلقة مفقودة في إستراتيجية الدولة لمكافحة الإرهاب؟

■ أنا لا اعتقد أن هناك إستراتيجية أصلا. تونس تفتقد لإستراتيجية ورؤية حيلال مكافحة الإرهاب والتطرف لأن الميزة الأساسية لهذه الإستراتيجية هي أنها مرتعشة لم تذهب إلى عمق الخلل المتمثل أولا في المسألة التربوية والتعليمية؛ هناك برامج يُنظر إليها في دول أخرى على أنها قمة في العلمانية لكن في الواقع هناك برامج ترفض كل تعدد وكل فكر ديمقراطي وكل اختلاف. ثانيا على المستوى الإعلامي، هناك بث لخطاب راديكالي وإقصائي إلى حد بعيد ويقدم على أنه من الثوابت والمقدسات وتم الحسم فيه، وكذلك حين يتهم أطفال وصلوا إلى الدنيا من أم عزباء بأنهم سيجملون «وزر» ما يعتبرونه خطأ. كل هذه الخطابات التي نجدها بصفة يومية سيتم استقطابها اجتماعيا ونذهب نحو الراديكالية والأصولية.

الديمقراطية هي ثقافة وتتجسد في الإيمان بحقوق الإنسان في بعدها الكوني والإيمان بالمساواة المطلقة بين المواطنين والمواطنات دون تمييز ودون ربطها بدين أو لون أو جنس. الثقافة الديمقراطية أيضا تتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية وقيمة الإنسان. النهضة وغيرها من السياسيين على غرار الرئيس قيس سعيد لا يؤمنون بالثقافة الديمقراطية. وحتى الذين يقولون إنهم ضد النهضة على غرار الحزب الدستوري الحر ليست لديهم ثقافة ديمقراطية، وهذا ما نتبينه من خلال مواقفهم في علاقة بالمساواة في الميراث. وحتى الأحزاب اليسارية باتت تخشى إعلان مواقفها، فمثلا هي لا تُعادي المساواة في الميراث أو غيرها لكنها تقول إن الظرفية الزمانية غير مناسبة لتخسر بذلك مبادئها والانتخابات في الآن نفسه.

● أي مستقبل لناوئي الغنوشي داخل النهضة وخاصة «مجموعة المئة» التي تعارضه بشدة اليوم؟

■ هناك سؤال آخر ينبغي طرحه وبشدة اليوم لأن مسألة انفصاليهم من عدمه ستستغرق وقتا، وهو هل هذه المجموعة تختلف فكريا وجذريا عن الحركة الأم وتقدم بديلا فكريا أم لا؟ الاختلافات داخل النهضة ليست اختلافات فكرية، وهنا يكفي النظر إلى عودة حمادي الجبالي (رئيس حكومة سابق وقائد سابق في الحركة) لشرك ذلك؛ هي اختلافات سياسية. هم لا يختلفون، وأنا باعتباري باحثا وأكاديميا اعتبر أن هذا الانفصال غير مهم لأنه عوض حركة واحدة ستصبح لدينا حركتان لا تختلفان فكريا. مهم أن تطالب هذه المجموعة باحترام الفصل 31 من نظام الحركة الداخلي (فصل محل نزاع ويضبط الترشح لرئاسة الحزب) لكن ماذا عن التوجهات الفكرية للحزب؟ هي اختلافات شكلية لا تهم التونسيين.